شحة المياه والقات وضعف الاستثمارات ...ثالوث قاتل للأمن الغذائي في اليمن

فاتورة استيراد القمح وصلت خلال الأزمة الغذائية التي اجتاحت العالم أواخر العا٢٠٠٧م إلى مستويات قياسية وأصبحت باهظة ومرهقة لميزانية دولة أقل نموا كاليمن ،ومعها تصاعد حماس الدولة في السابق لزراعته وتحقيق جزء من الأمن الغذائي ، ولكن سرعان ما فتر حماس الحكومة والمزارعين معاً، رغم أن القمح أصبح في عالم اليوم سلاحا اقتصادياً خطيراً

وفعالاً تستخدمه الدول المنتجة له لإذلال الشعوب والهيمنة عليها، ومن هنا فإن التوسع في زراعة القمح في اليمن أصبح هماً قومياً وهدفاً استراتيجياً، ولكن كيف يتحقق في ظل العديد من العقبات التي تقف حجر عثرة أمام تحقق ذلك الهدف المنشود، الذي أصبح بعيد المنال،

تحقيق/عبدالله الخولاني

● يؤكد تقرير رسمي أن التحوّل من زراعة الحبوب إلى زراعة القات والمحاصيل النقدية الأخرى التي تعتبر أكثر ربحية قد ساهم في تراجع إنتاجية القمح في اليمن الذي تستحوذ زراعة الحبوب فيه على أكثر من نصف الأراضي الصالحة للزراعة بينما يتم استيراد حوالي ٩٠٪ من استهلاك الحبوب ،مشيرا إلى أن تطوير قطاع الزراعة يواجه العديد من المعوقات التي تشمل قلة الأراضي الصالحة للزراعة "٣٪ من إجمالي مساحة الأراضي" وشحة مصادر المياه وقلة الائتمان والاستثمار في البنية التحتية للإنتاج والتسويق حيث وصل نصيب الزراعة إلى ١,٢٥٪ فقط من إجمالي الاستثمارات في الاقتصاد وقد تركّز الدعم المالي الحكومي للزراعة على دعم العلف والأسمدة ووقود الديزل لتشغيل الحرّاثات ومضخّات المياه. تقاعس .

وزارة الزراعة والري تنفي تقاعسها عن تشجيع زراعة القمح في اليمن ,وتؤكد استمرارها في "تنفيذ البرنامج الوطني لتشجيع زراعة وإنتاج الحبوب وزيادة الإنتاج ليصل إلى أكثر من ٤٠٠ ألف طن وتشجيع المزارعين بشراء إنتاجهم من الحبوب بما يقارب ٣٤٠ ألف طن عبر المؤسسة الاقتصادية اليمنية واستصلاح أراضي جديدة ورفع كفاءتها الإدارية كونها ستشكّل ملاذاً لدعم النمو الاقتصادي وتنمية الإيرادات الذاتية وتوفير فرص عمل على المدى الطويل". وتلفت وزارة الزراعة إلى أن الجهود الحكومية في دعم التوسع في زراعة الحبوب نجحت في زيادة إنتاجية بلادنا الى٧١٣الف طن خلال العام الماضي ٢٠٠٨م مقارنة بـ٤٩٠الف طن في٢٠٠٤م وبزيادة ٢٠٠٣آلاف طن و ارتفاع المساحة المزروعة من ٦٨٥الف هكتار في ٢٠٠٤م الى٧٦٠الف هكتار رغم أن إنتاج القمح لا يزال في مستويات بسيطة عند١٢٣ألف طن خلال العام الماضي ،وأوضحت أنها تقوم بتوفير البذور المحسنة للمزارعين بأسعار تشجيعية ووزعت نحو٤٠٠ حراثة وحصادة على الجمعيات الزراعية بالإضافة إلى استمرار شراء المؤسسة الاقتصادية للقمح من المزارعين بأسعار تشجيعية كما أن الحكومة مستمرة في إنشاء صوامع للغلال وبدء تدشين العمل رسميا .

استثمارات باهظة

القطاع الخاص المحلي كان قد أعلن نيته الاستثمار في زراعة القمح بالسودان في خضم أزمة الغذاء العالمية وشكلت لجنة مشتركة من الحكومة والقطاع الخاص وقامت بزيارة السودان أكثر من مرة ولكن مع تراجع الأسعار العالمية للقمح تراجعت معها وتيرة الحماس لدى القطاع الخاص اليمني للاستثمار في هذا المجال ,وتؤكد الغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة أن الاستثمار في زراعة القمح يحتاج إلى تمويلات مالية ضخمة وشراكة بين أكثر من مستثمر وهذا لم يتوفر في الوقت الحالي بالإضافة إلى الإجراءات السودانية المعقدة .

سلعة استراتيجية

القمح يعد من أهم المحاصيل الزراعية الغذائية في اليمن ، بل أهميته في تنامٍ مستمر عاماً بعد آخر، نظرا للتغير في النمط الاستهلاكي وهو ما يؤكد أن القمح أصبح الغذاء الرئيسي في البلاد في وقت قريب، فقد ارتفعت الكميات المستهلكة إلى مليوني وهو ما يؤكد الأهمية الاستراتيجية للتوسع في إنتاج القمح كغذاء رئيس للمواطنين ورغم ان السودان يقع خارج نطاق المناطق المثلى لإنتاج القمح، ويؤكد الدكتور علي العسلي أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة صنعاء على ضرورة الاهتمام بزيادة إنتاج المحاصيل وخاصة القمح لما يمثله من أهمية بالغة في توفير العملة الصعبة نتيجة الاستيراد لتغطية العجز المستمر و تكاتف الجهود لوقف التناقص في نصيب الفرد من الحبوب بوصفها سلعاً ضرورية ومن أهم مصادر الطاقة كمرحلة أولى والعمل على زيادة الإنتاج لزيادة الاستهلاك من الحبوب والتعويض عن عملية الاستيراد وبتنمية إنتاج المحاصيل ذات الأهمية النسبية لمواجهة الزيادة المضطردة في الاستهلاك،وعودة دعم الدولة لهذه المحاصيل في ظل الأزمات الغذائية والمالية الحاصلة في العالم،ويشير إلى أن اليمن لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي في كافة السلع الزراعية الغذائية الهامة كالقمح (والذي يعتبر من المنتجات الغذائية الاستراتيجية). كما أنها لم تصل إلى نسب مرتفعة من الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات.ويضيف أن الاستهلاك من الحبوب بلغ مليوني طن والذي يشكل حوالي ١,٨ ٪ من الاستهلاك العربي حيث تحتل اليمن تحتل مرتبة متدنية قياسا بالمستوى العربي أو العالمي من حيث متوسط نصيب الفرد السنوي من الحبوب حيث بلغ ٢٤ كجم/ ، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد السنوي على المستوى العربي من الحبوب ٣٢٧ كجم ، بينما بلغ متوسط الفرد على المستوى العالمي ٣٠٤كجم . وهذا يبين انخفاض متوسط نصيب الفرد من الحبوب في اليمن ، الأمر الذي يستوجب العمل على زيادة الإنتاج من الحبوب لمواجهة الطلب على الحبوب وتقليل الواردات.

أحلام

ويقول خبراء الزراعة: إن الزراعة في اليمن مازالت تواجه عقبات صعبة العبور متعلقة بالسياسات والتمويل والمواقيت الزراعية، موضحين أن اليمن لا يستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي مادام يعتمد على الأماني العذبة وكل الدلائل تشير إلى صعوبة الهدف.

المساحة الزراعية

ويبين أن مساحة الحبوب المزروعة خلال الفترة العشر السنوات الماضية، مثلت في المتوسط نحو ٦١ ٪ أي أن قرابة ثلثي المساحة المزروعة تزرع بالحبوب كما أن مساحة الحبوب اتصفت بالتقلب المستمر والمتواصل بين الارتفاع والانخفاض وتزايدت بدرجة متواضعة ،حيث بلغت عام ١٩٩٧م حوالي ٧٢٢ ألف هكتار وأدنى مستوى عام ٢٠٠٣م حوالي ٥٥٠ ألف هكتار وأقصى مستوى عام ٢٠٠٧ م ٨٩١ حوالي ألف هكتار وبلغت في المتوسط خلال تلك الفترة حوالي ٦٨٧ ألف هكتار ، وبلغ معدل النمو السنوي التراكمي لإجمالي مساحة الحبوب ١,٩ ٪ .

تحديات

تواضع الاستثمارات الزراعية :

ووفقا للحرازي فأن نصيب القطاع الزراعي من المشاريع الاستثمارية خلال السنوات (٢٠٠٦ ٢٠١٠) خطة التنمية الثالثة وبرنامجها الاستثماري) ضئيل جدا وهو ما يبين بصورة مباشرة أن القطاع الزراعي بصفة عامة لا يحظى بأية أهمية أو أولوية في استراتيجيات الاقتصاد اليمني أو سلم السياسات الاقتصادية والتنموية والاستثمارية أو في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث تبين أن القطاع الزراعي من المتوقع أن تبلغ قيمة الاستثمارات فيه خلال سنوات خطة التنمية الثالثة حوالي ١٩٠,٢ مليار ريال مثلت أقل من العشر أي نحو ٩,٥ ٪ من إجمالي قيمة مشاريع البرنامج الاستثماري لسنوات الخطة الخمسية الثالثة ، ومن تلك الاستثمارات حوالي ١٥٤ ملياراً مثلت نحو ٨١ ٪ غير متوفرة .